نوع من الحدس حتى لا يحدث إخلال بالصورة التركيبية ، ومن ثم تضيع الدلالة الأساسية المقصودة للشاعر أحيانًا ، أو تفسد أحيانًا أخرى . ففي بيت أبي تمام :

لُعابُ الأفاعي القاتِلاتِ لُعابُهُ وأَرْيُ الجَنَى اشْتارَتْهُ أيْدٍ عَواسِلُ

لو قدرنا (لعاب الأفاعي) مبتدأ ، و (لعابه) خبرًا كما يوهمه الظاهر – فسدت الدلالة ، وبطلت الصورة التي قصدها أبو تمام ؛ ذلك أن الغرض تصوير المداد بأري الجنى ، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلات ، أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ و (لعاب الأفاعي) خبرًا ، فالتقدير الأول يبطل ذلك ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادًا في مثل غرض الشاعر [1] .

ويتأتى من مجرد تغيُّر الحركة الإعرابية تحوُّل دلالي لا يتلاءم مع السياق أو مع المقاصد الواعية للمبدع ، فقول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

حمله الجميع على أنه ارتكب ضرورة برفع (كل) ؛ لأن نصبها لا يكسر وزنًا ، ولا يعطِّل معنى ، فليس هناك مبرِّرٌ لهذه الضرورة ، في حين يرى عبد القاهر أن الشاعر قد عمد إلى ذلك لهدف دلالي يسعى إليه ؛ ذلك أن (النصب) يمنع الشاعر من تحقيق مراده ، فهو يريد أنها تدعي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا ألبتة، لا قليلا ولا كثيراً ، ولا بعضًا ولا كلا . أما تخليص الفعل المنفي (لم أصنع) لنصب (كل) فإنه يقتضي أن يكون قد أتى من

(١) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٣٤٦ .